لم يتضاءل العمل الفدائي في قطاع غزة نتيجة الممارسات العسكرية الإسرائيلية فحسب ، بل كانت هناك عوامل عربية ساهمت في إضعاف المقاومة ، إضافةً إلى مظاهر خلل وقصور في التنظيمات العاملة في قطاع غزة ، وبذلك توقفت العمليات الفدائية .

أولاً : العوامل العربية :

ساهمت بعض الدول العربية في دعم المقاومة الفلسطينية بالسلاح والمال ، وسمحت للفدائيين بالتدرب على أراضيها ، والانطلاق منها لتنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل ، وبذلك تصاعدت وتيرة العمل الفدائي ، وزاد التفاف الجماهير حول الثورة ؛ التي أصبحت بديلاً عن الأنظمة التي ثبت فشلها عسكرياً في حرب عام ١٩٦٧م .

إلا إن أمرين هامين كانا من العوامل العربية لإجهاض العمل الفدائي في قطاع غزة ، أولهما : توقّف حرب الاستنزاف(*) على الجبهة المصرية ، وقبول مصر بمبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي ، وذلك في عام ١٩٧٠م ، وثانيهما : أحداث الأردن (أحداث أيلول الأسود) ، وتصفية قواعد المقاومة الفلسطينية في عامي ١٩٧٠-١٩٧١م .

(١) توقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ١٩٧٠م :

بعد انتهاء حرب عام ١٩٦٧م ، توقعت إسرائيل أنها وصلت إلى مرحلة إجبار الدول العربية المنهزمة للقبول بمعاهدة سلام تفرضها عليها إسرائيل ، لكن ذلك لم يحدث ، بل إن الأعمال العسكرية المصرية بدأت بعد أسبوعين من انتهاء الحرب ، فكانت معركة رأس العش التي أوقفت التقدم الإسرائيلي جنوب بورسعيد ، وفي ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧م أوقفت القوات المصرية إنزال بعض القوار بـ الإسرائيلية قر بـ بورسعيد وأغرقتها ، وأسرت اثنين من بحارتها(١) .

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧م ، ضربت البحرية المصرية المدمِّرة لإسرائيلية (إيلات) بصاروخ فقُتل وفُقد ٤٧من بحارتها ، وجُرح ٩٠ آخرون ، فكان الرد الإسرائيلي بعد أربعة أيام عندما ضربت معامل تكرير البترول في السويس ، ومصنع ـــــ

(*) حرب الاستنزاف هي الحرب التي يتخذ فيها الصراع شكل اشتباكات جزئية ، تستهدف إلحاق خسائر محدودة بالخصم ، وتكون مستمرة ومتكررة على مدار فترة زمنية طويلة تؤدي إلى استنزاف موارد الخصم المادية والمعنوية ، تمهيداً لتوجيه ضربة حاسمة حين يتحول ميزان القوى لصالح الطرف الذي يتبع هذا الأسلوب ، أو لدفع الخصم عن مواصلة الصراع . (الكيالي ، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة ، ج ١ ، ص ١٧٩-١٨٠) .

(١) الأيوبي ، الهيثم : الموسوعة العسكرية ، ج ١ ،ص ٥١٩ .

البتروكيماويات ، واندلعت النيران لعدة أيام ، وقدرت مصر خسائرها بحوالي ١٠٠ مليون دولار ، ومقتل ١مواطناً ، وإصابة ٩٢ آخرين(١) .